

الوصول إلى غير الموصول - نحو توفير النفاذ للجميع دور الاتحاد الدولي للاتصالات في توسيع رقعة الاتصالات في البلدان النامية

إن إمكانية النفاذ إلى شبكات الاتصالات عالية السرعة هي عصب الحياة الاقتصادية في عصر المعلومات الناهض مثلما كان النفاذ إلى رأس المال واليد العاملة من المسائل الحاسمة في الاقتصادات الوطنية في الحقبة الصناعية. فالتكنولوجيات المتقاربة، مع ما تتسم به من سرعة في التغيير ومن أهمية في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ما فتئت تفتح أبواب فرص جديدة. وفي الوقت ذاته فإن هذه التغييرات تنطوي على تحديات جديدة - ولا سيما بالنسبة لأولئك في بلدان العالم النامي الذين حرموا من الدخول في غمار الثورة الرقمية وكل ما تنطوي عليه من وعود.

ونظراً لتسارع عجلة الثورة التكنولوجية فإن الفجوة الرقمية آخذة في التغيير. فقد تقلصت مثلاً الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث عدد الخطوط الثابتة من 14 ضعفاً في عام 1992 إلى مجرد 5 أضعاف في عام 2002. وفي مجال الهواتف المتنقلة تقلصت الفجوة من 30 ضعفاً في عام 1992 إلى مجرد 5 أضعاف في عام 2002.

ولكن إذا كانت الفجوة تضيق عموماً فإنها ما زالت شاسعة جداً وخصوصاً في مجال الإنترنت. فمن أصل مليار من خطوط الهاتف الثابتة في جميع أنحاء العالم تبين أن أكثر من 50 في المائة منها في أغنى 29 بلداً على الرغم من أن نصيب هذه البلدان لا يتجاوز 15 في المائة من سكان العالم. وهنالك مجرد 10 في المائة من سكان العالم ممن يستخدم الإنترنت ومقدار 72 في المائة من هؤلاء يعيشون في البلدان المتقدمة.

ولكن المسألة لا تدعو إلى اليأس والقنوط. فقد فتح أمام البلدان النامية أخيراً باب الفرغ للدخول في عصر المعلومات وذلك من خلال اعتماد أنواع جديدة من التكنولوجيا أكثر ملاءمة لاحتياجاتها وبيئتها. وقد شهدت غالبية هذه البلدان خطوات تقدم ملحوظة في استعمال الهواتف المتنقلة حيث تتجاوز معدلات النمو الآن بأشواط واسعة معدلات النمو في الخطوط الثابتة: مثال ذلك أن عدد مستعملي الهاتف المتنقل في البلدان النامية حلق في الفترة من عام 1993 إلى عام 2002 من ثلاثة ملايين إلى أكثر من 500 مليون. ولذلك فإن العالم النامي يمثل أضخم إمكانيات النمو من حيث البنية التحتية والخدمات والتطبيقات والإيرادات.

نشر شبكات وخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المنصفة والمستدامة بأسعار مقبولة

يعكف الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال قطاع تنمية الاتصالات فيه، على مساعدة البلدان النامية من أجل رأب الفجوة الرقمية. وترتكز أنشطة التنمية على ستة مجالات رئيسية وردت بإيجاز في خطة عمل إسطنبول التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في عام 2002:

- الإصلاحات التنظيمية
- التكنولوجيات وتنمية شبكات الاتصالات
- الاستراتيجيات الإلكترونية والتطبيقات
- الشؤون الاقتصادية والمالية (بما في ذلك التكلفة والتعريفات)
- بناء القدرات البشرية
- البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً

الإصلاحات التنظيمية

يقوم قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بدور ريادي في مجالات رسم السياسة والمسائل التنظيمية وجاهزية الشبكات حيث يتحرى ويحلل الاتجاهات العالمية في إصلاحات الاتصالات ويعمل يداً بيد مع الدول الأعضاء لمساعدتها على إصلاح قطاعات الاتصالات لديها.

والتقرير السنوي الذي يصدره الاتحاد باسم اتجاهات الإصلاح في الاتصالات مشهود له على نطاق واسع بوصفه مرجعاً قيماً في تناول صانعي السياسة والهيئات التنظيمية ودوائر الصناعة. وتقرير عام 2004 الذي نشر ليصادف توقيت الندوة العالمية للهيئات التنظيمية لعام 2004 يسلط الأضواء على الاتجاهات العالمية نحو تخفيض اشتراطات الترخيص واعتماد أنظمة ترخيص متقاربة من شأنها أن تمكن مقدمي الخدمات من توفير أي خدمة أو جميع الخدمات باستخدام التكنولوجيات التي يختارونها في بيئة سوق أكثر تنافساً.

والندوة العالمية السنوية للهيئات التنظيمية في حد ذاتها استقطبت هيئات تنظيمية من نحو 80 بلداً في عام 2004 اتفقت على مجموعة من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التنظيمية وذلك في سبيل ترويج النطاق العريض والتوصيلية بالإنترنت بتكلفة منخفضة.

وينظم الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً دراسة استقصائية سنوية لمجتمع الهيئات التنظيمية للاتصالات وهو يقدم الكثير من البيانات التي يقوم بجمعها على موقع الشبكة لديه باسم TREG كما ينظم ورش العمل والحلقات الدراسية ويقوم بدراسات حالة قطرية متخصصة كما يستحدث المواد التدريبية وغيرها من المنتجات المتصلة بتنظيم الاتصالات. وقد ركزت دراسات الحالة مؤخراً التي تتناول مسألة التقارب وعهد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية على رسوم التوصيل البيئي القائمة على المقدرة في كولومبيا؛ وفئة خدمة الترخيص في خدمات الاتصالات متعددة الوسائط في البرازيل؛ والتوصيل البيئي لتقارب خدمة الرسائل القصيرة SMS في فنزويلا.

وعلاوة على ذلك يوفر الاتحاد الدولي للاتصالات منتدى مباشراً على الخط لفائدة الهيئات التنظيمية وصانعي السياسة وهو يعرف باسم منتدى التبادل العالمي للهيئات التنظيمية (G-REX). ويتيح هذا المنتدى الإلكتروني للهيئات التنظيمية فرصة تقاسم التجارب وتبادل أفضل الممارسات على أساس مستمر ومفتوح.

كما أن المكاتب الإقليمية لدى الاتحاد في منطقة الأمريكتين تعقد بانتظام العديد من الحلقات الدراسية وبرامج التدريب كما تنظم الكثير من الأنشطة والمشاريع في مجالات رسم السياسة والتشريعات واللوائح التنظيمية.

التكنولوجيات وتنمية شبكات الاتصالات

يعمد الاتحاد إلى توصيل خدمات الإذاعة والخدمات المتنقلة والهاتف والفاكس والإنترنت والبريد الإلكتروني والتعلم عن بعد والطب عن بعد إلى القرى النائية في البلدان النامية حول العالم وإلى تقديم المساعدة في مجالات التخطيط والتشغيل والارتقاء والتوسيع والإدارة فيما يتعلق بالشبكات والخدمات السلكية واللاسلكية.

ومن خلال الدراية التقنية المتوفرة لدى موظفي الاتحاد يقوم الاتحاد بمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة الملائمة إلى أقصى حد ممكن. وتتركز هذه الأنشطة على نقل المعارف في مجالات منها تخطيط الشبكات والاتصالات المتنقلة والإذاعة الرقمية للأرض وإدارة الطيف.

وثمة اهتمام خاص يولى إلى تعبئة الموارد بينما تشمل أنشطة تخطيط الشبكات إمكانية التنويع بحركة المرور والطلب كما تشمل إدارة الشبكة وإمكانية التوصيل البيئي والتشغيل البيئي ومعايير نوعية الخدمة بالنسبة للشبكات السلكية واللاسلكية. كما أن مسألة الهجرة للشبكات المتنقلة من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث مسألة أساسية أيضاً في العالم النامي حيث غالباً ما تكون الأنظمة اللاسلكية الشكل المهيمن من أشكال الاتصالات.

تمكين المواطنين ودوائر الصناعة والحكومات إلكترونياً من خلال الاستراتيجيات الإلكترونية

بفضل الدعم الفعال من أكثر من 150 بلداً في 6 قارات أصبح برنامج الاستراتيجيات الإلكترونية في الاتحاد في طليعة برامج العالم المهادفة إلى التمكين الإلكتروني. وعندما جمع الاتحاد معاً الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية فقد تمكن بذلك من إيجاد هيكل عام للمشاريع في ستة مجالات ذات أولوية ألا وهي: التطبيقات الإلكترونية (ومنها مثلاً الصحة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والزراعة الإلكترونية والمجتمع الإلكتروني والسينما الرقمية وهلم جرا)، والأمن الإلكتروني، ومراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض، والإنترنت، والوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيراً التشريعات الإلكترونية.

وقد نفذ الاتحاد مشاريع لتقديم تطبيقات إلكترونية مأمونة وحلولاً للتوثيق الرقمي في أكثر من 20 بلداً في إفريقيا وأوروبا والدول العربية وآسيا وبلدان المحيط الهادئ والأمريكيتين. وبالإضافة إلى ذلك قدمت المساعدة من أجل إقامة بيئة قانونية متناسقة للتجارة الإلكترونية إلى بوليفيا وكولومبيا وإكوادور ومنغوليا وبيرو وفنزويلا كما عقدت مؤخرًا دورات تدريبية في مجالات تكنولوجيايات الأمن والاستيقان في شيلي وكولومبيا وإكوادور وباكستان وبيرو والسنغال.

وقد جرى تطوير مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض في إفريقيا وآسيا والأمريكيتين بمساعدة شركاء منهم المجتمعات المحلية والحكومات والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وفي مجال الطب عن بعد فإن الاتحاد يساعد في تقديم الخدمات الطبية الحيوية إلى المناطق النائية والمناطق المحرومة بواسطة برامج رائدة في آسيا وإفريقيا وكومنولث الدول المستقلة والأمريكيتين.

وضع استراتيجيات مالية فعالة

يساعد الاتحاد الدول الأعضاء في إنشاء آليات لتشجيع الاستثمار الخاص وتنفيذ الآليات الملائمة لتمويل الشراكات العامة أو شراكات القطاعين الخاص العام (www.itu.int/ITU-D/finance/).

كما يقوم الاتحاد بإعداد المنشورات والتقارير عن التكاليف والتعريفات وينظم الحلقات الدراسية بشأن المسائل المالية والاقتصادية وورش العمل التدريبية بشأن استعمال نموذج الاتحاد من أجل حساب تكاليف الخدمات الهاتفية والتعريفات ومعدلات التوصيل البيئي (COSITU). كما يوظف أيضاً بعمليات تقييم تتناول تحليل السوق الاقتصادية والتنبؤات وتحليلات الحساسية والمجازفة لتغيرات الأسعار، كما يمكن أعضاء الاتحاد من النفاذ إلى قواعد البيانات التي تتناول المؤسسات المالية وسياسات التعريفات كما يمكنهم أيضاً من النفاذ إلى التقارير المرموقة التي يضعها الاتحاد بشأن الاتجاهات في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية.

وفضلاً عن ذلك يقدم الاتحاد المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء و/أو إلى أعضاء القطاعات في مجالات من قبيل تحليل الأسواق ووضع معايير النفاذ الشامل والخدمة الشاملة وتسعير خدمات الاتصالات وحساب التعريفات القائمة على التكلفة أو الموجهة نحو التكلفة لخدمات الاتصالات.

تعزيز القدرات البشرية من خلال التدريب

يقدم مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد التدريب في البلدان النامية في مجالات سياسة الاتصالات واللوائح التنظيمية والإدارة وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة. وتجري عمليات التدريب من خلال المراكز الإقليمية والتعليم على الخط والتعلم الإلكتروني ومراكز التدريب على الإنترنت.

وتقوم مراكز التميز في الاتحاد بدور مراكز تنسيق إقليمية من أجل التطور المهني والبحوث والمعلومات كما أنها توفر التدريب للمسؤولين التنفيذيين والمديرين في دوائر صناعة الاتصالات بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية إلى الحكومات والقطاع الخاص. وانطلاقاً من الخبرة المتوفرة والبنية التحتية القائمة في كل منطقة أنشأ الاتحاد ستة مراكز للتميز في إفريقيا والأمريكيتين وآسيا والمحيط الهادئ والمنطقة العربية وأوروبا/كومنولث الدول المستقلة. وقد تدرّب أكثر من 165 4 من مديري الطبقة الرفيعة والمتوسطة في عام 2004 على المسائل التنظيمية وإدارة الطيف والوعي بالتكنولوجيا وإدارة الأعمال.

وقد أنشئ مركز التعلم الإلكتروني في الاتحاد بوصفه منصة تعلم عالمية ترمي إلى تعزيز إدارة الموارد البشرية باستغلال الفرص الرقمية المتاحة من خلال الإنترنت. وفي عام 2004 تسجل أكثر من 1 500 مشاركاً للتعلم على الخط من خلال مركز التعلم الإلكتروني.

ومن خلال علاقات الشراكة مع القطاعين العام والخاص تقوم مبادرة مراكز تدريب الإنترنت باستعمال نهج تدريب المدرّب لمساعدة المؤسسات التدريبية/التعليمية في البلدان غير الصناعية على إقامة برامج تدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج تدريبية متصلة بالإنترنت. وتزود هذه المراكز الطلبة بإمكانية الحصول إلى تدريب مفيد وموجه بتكلفة معقولة على تكنولوجيايات بروتوكول الإنترنت من أجل "الاقتصاد الجديد". وهناك حتى الآن ما مجموعه 2 700 طالب مسجل في المراكز عبر العالم (ومنهم 28,3 في المائة من الإناث)، وقد تخرج حتى الآن 523 طالباً.

البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً

يسعى الاتحاد الدولي للاتصالات إلى إدماج 49 من أكثر بلدان العالم تمهيشاً في شبكة الاتصالات العالمية وذلك من خلال برنامجه الخاص لصالح أقل البلدان نمواً. وغالبية هذه البلدان الأقل نمواً بمفهوم الأمم المتحدة لديها شبكات اتصالات متردية جداً ولا تتجاوز كثافة الاتصالات لديها مقدار خط واحد لكل مائة نسمة. وبما أن مواطني أقل البلدان نمواً يفتقرون إلى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنهم معزولون رقمياً عن سائر بقاع العالم، أضف إلى ذلك وجود فجوة رقمية أخرى بين سكان الريف وسكان المدن.

ويقدم برنامج أقل البلدان نمواً في الاتحاد مساعدة مركزة إلى البلدان طوال فترة سنتين. وتنفذ المشاريع بتمويل قدره 100 في المائة من الاتحاد ومن ترتيبات التمويل المشترك مع الشركاء في التنمية.

البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

إن أقل البلدان نمواً ليست ضعيفة اقتصادياً فحسب وإنما غالباً ما تكون أيضاً عرضة للتأثر اجتماعياً وسياسياً. ومن هذا المنظور فإن الجهود الإنمائية لدى الاتحاد تأخذ أيضاً في الحسبان البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لاسيما أقل البلدان نمواً التي تكون قد عانت إما من صراعات مدنية أو من حروب.

قياس ومراقبة مجتمع المعلومات

الاتحاد الدولي للاتصالات معروف بوصفه المصدر الحكومي الدولي الرائد لإحصاءات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتسم الإحصاءات وعمليات التحليل لتفسير الاتجاهات في تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية حاسمة فيما يتعلق بمقارنة البلدان وتقييم استعدادها إلكترونياً وإمكانية اتخاذ خيارات مستنيرة في مجال السياسات الوطنية والإجراءات التشريعية والوطنية من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعد الاتحاد الدولي للاتصالات بانتظام إلى جمع أكثر من مائة مؤشر من مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة استبيان سنوي يرسل إلى سلطات الاتصالات الوطنية. واعتماداً على البيانات المجموعة يقوم الاتحاد بنشر *الكتاب السنوي للإحصاءات*، وهو مرجع يؤخذ به على نطاق واسع بوصفه المصدر الرائد لإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم؛ *والمؤشرات العالمية للاتصالات*، وهو منشور يوفر منظوراً تاريخياً هاماً بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نحو مائتين من الاقتصادات؛ و*تقرير تنمية الاتصالات في العالم*، وهو يتقصى بإيجاز الاتجاهات في تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ويستكشف موضوعاً محدداً في كل إصدار؛ و*تقارير مؤشرات التنمية الإقليمية* التي تعد وتُنشر عموماً بالترادف مع أحداث تليكم التي ينظمها الاتحاد.

وأخيراً فإن الاتحاد الدولي للاتصالات عضو في الشراكة التي تتناول قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وهذه الشراكة التي أطلقت رسمياً في ساو باولو في البرازيل في يونيو 2004 تشتمل على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومعهد الإحصاءات، وأربع لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) وفرقة العمل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدى الأمم المتحدة، والبنك الدولي. وفي إقليم الأمريكتين يعمل الاتحاد على نحو وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للنظر في المسائل المتصلة بجمع البيانات ونشر الإحصاءات المتصلة بمجتمع المعلومات.

التمويل والشراكات متعددة أصحاب المصلحة

يؤدي قطاع تنمية الاتصالات دوراً متعاظماً الأهمية كعنصر حفاز في عقد شراكات التنمية بين الحكومات ودوائر الصناعة الخاصة. ويضم شركاء الاتحاد في القطاع الخاص العديد من المشغلين ومقدمي الخدمات فضلاً عن موردي التجهيزات والعاملين على تنفيذ الاندماج والشركات الاستشارية والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وتصدياً لاحتياجات الجيل المقبل فإن برنامج الشباب لدى الاتحاد يرمي إلى مساعدة الشبان من البلدان النامية ومن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على زيادة معارفها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن أكثر مبادرات الشراكة نجاحاً في إطار البرنامج خطة تعليم الشباب التي تقدم المنح الدراسية للبارزين من طلبة الجامعات الذين يحتاجون إلى المساعدة المالية لاستكمال تحصيلهم العلمي في الميادين المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومنذ انطلاق الخطة في عام 2003 تلقى ثلاثون شاباً من البلدان النامية منحاً في إطار خطة تعليم الشباب.